مؤسسة رواد
ROWAD FOUNDATION

Good Governance
for Entrepreneurs
Powered by رواد

المنشآت الصغيرة والأصغر
المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب

الفهرس

عن رواد	1
ملخص	2
مقدمة	3
المنشآت الصغيره والأصغر قطاع حيوي مهم	5
أضرار جسيمة	6
أدوار واعده ومحورية في مكافحة الفقر	7
تحديات تحتاج إلى تذليل	8
التحديات	9
جهود حكومية مشتته	12
غياب الفهم المشترك	13
حاضنات الأعمال بين النضوج والنضوب	14
سياسات مقترحه	15
المراجع	17

عن رواد :

منذ تاسيس رواد في 2013 كمؤسسة غير ربحية عملت على هدف واضح: خلق نظام اقتصادي لرواد الاعمال في اليمن. حيث نقوم بخلق فرص للشباب اليمني ليصبحوا رواد اعمال ويمتلكوا اعمالهم الخاصة و تطويرها الى شركات تفيد الاقتصاد اليمني.
تتطلب هذه المهمة تقديم مختلف الادوار للنظام الإقتصادي اليمني بدءاً من خلق الوعي حول أهمية ريادة الأعمال ، وتوفير الهياكل والقنوات التي يمكن للمستثمرين المحليين والدوليين وأصحاب المشاريع الاستثمارية الثقة فيها والعمل معها، وخلق قصص نجاح ودعم العلاقات ،وكذلك إشراك الحكومة لإنشاء مواقف صديقة لبدء المشاريع

عن المشروع :

تمر الشركات الصغيرة بمراحل أساسية عند تاسيسها , اهم هذه المراحل هو التسجيل لدى الجهات الحكومية المعنية مثل (وزارة الصناعة - مصلحة الضرائب - (وزارة الاشغال العامه وغيرها من الجهات .
وبناء على الدراسات فإن رواد الاعمال واصحاب المشاريع الصغيره والاصغر يواجهون مشاكل كثيره اثناء التسجيل القانوني لشركاتهم مما يضطرهم الى العمل بصوره غير قانونيه والتهرب من الضرائب
يهدف مشروع الحكم الرشيد لرواد الاعمال (GGE) الى زيادة مستوى المسئولية ومشاركة الكيانات الحكومية التي لها علاقة مباشرة مع رواد الأعمال من أجل تحقيق الوعي و توفير التسهيلات في كيفية تعامل رواد الأعمال واصحاب الشركات الصغيره مع نظامي التسجيل والضرائب.
وضمن المشروع تم اعداد ورقة سياسات عامه تقدم دراسه مستفيضه لبيئة المشاريع الصغيره والاصغر لدعم استمراريتها ونموها , وتساعد هذه الورقة متخذي القرار على اتخاذ الاجراءات والقرارت المناسبه لتحفيز المشاريع الصغيره والشركات الناشئة على النمو وتعزيز الشفافية والمسائلة بين القطاع الحكومي واصحاب هذه الشركات.

ـ ماهر عثمان
باحث متخصص في السياسات العامة
ماجستير سياسات عامة - كوريا الجنوبية
Mr.maher2015@gmail.com

ـ د. عبد الباسط محمد الضراسي
استاذ القانون التجاري المساعد
كلية الحقوق - جامعة سبأ
Aaldrasi@gmail.com

ملخص

خمسة أعوام من الحرب كانت كفيلة بإحداث أضرار كبيرة في الاقتصاد اليمني، إذ أدت إلى تدهور مؤشراته الكلية بشكل غير مسبوق، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بنسبة 45٪ خلال الفترة ما بين 2014 و 2019،[1] وذلك نتيجة لتوقف أنشطة إنتاج النفط، وتعثر أعمال الشركات العامة والخاصة وتوقف النشاط الاستثماري، وتدهور البيئة المحفزة للأنشطة الاقتصادية بشكل عام. لقد قاد هذا التدهور الاقتصادي إلى تدهور شديد في مستوى المعيشة، إذ قفزت مؤشرات الفقر والبطالة إلى مستويات تُنذر بالخطر، وصُنفت اليمن بأنها تعيش أسوأ كارثة إنسانية في العالم. ويتطلب هذا الوضع المأساوي في اليمن من الحكومة وشركائها التنمويون تنفيذ سياسات ذكية وذات أثر سريع لمواجهة مستويات الفقر والبطالة التي باتت على وشك أن تجعل من اليمن أفقر دولة في العالم[2]

تُعد المنشآت الصغيرة والأصغر من الاستراتيجيات الفعالة لمكافحة الفقر والبطالة، وفي اليمن تلعب هذه المنشآت دوراً كبيراً في توفير فرص العمل للمواطنين. مع ذلك، فقد ألحقت الحرب الراهنة أضراراً مباشرة بالمنشآت الصناعية والتجارية والخدمية بمختلف أحجامها دون إستثناء، وكانت المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً بينها[3] . لقد اضطرت العديد من المنشآت الصناعية والتجارية خلال الاعوام الأولى من الحرب إلى نقل مقراتها إما إلى مدن أخرى أو إلى خارج اليمن بعد أن فقدت أغلب عملائها وتراجعت مبيعاتها بشكل كبير. واليوم فإن المنشآت الصغيرة والأصغر باتت تواجه تحديات كثيرة وكبيرة تتمثل في صعوبة الوصول إلى الخدمات المالية، وصعوبة الاستيراد والتصدير، والتضخم المستمر لقيمة العملة المحلية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن اليمني، وغيرها من الصعوبات التي أودت بالكثير من المنشآت اليمنية الصناعية والتجارية والخدمية إلى الإغلاق والإفلاس خلال الأعوام الخمسة الماضية

تهدف ورقة السياسات هذه إلى تسليط الضوء على أهمية تقديم الرعاية الكافية للمنشآت الصغيرة والأصغر لما لها من دور محوري في توفير فرص عمل، وفي تنشيط الاقتصاد الوطني أيضاً. لا شك أن السياسات التي تبنتها بعض مؤسسات القطاع العام وشركائها الدوليين من أجل تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر كانت جيدة إلى حد ما، ولكن الوضع الراهن الذي يشهد ظروفاً اقتصادية وأمنية متدهورة بات بحاجة إلى سياسات متكاملة وأكثر فعالية لإنعاش المنشآت الصغيرة والأصغر في الوقت الراهن. تحتاج الحكومة وشركائها التنمويين أن يوحدوا جهودهم الهادفة إلى تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بدلاً من التشتت القائم في هذه الجهود، وفي هذا السياق تقدم هذه الورقة في نهايتها مجموعة من السياسات المقترحة الهادفة إلى توحيد جهود الفاعلين المحليين والدوليين وتركيزها بما يخدم تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وبما يحقق نتائج ذات أثر سريع ومستدام

مقدمة

شهد الاقتصاد اليمني تحسناً خلال الفترة من 1990 وحتى 2010، وكان متوسط معدل النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة ٪5.4 سنوياً. مع ذلك، لم ينعكس هذا التحسن في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على مؤشرات الفقر التي استمرت في التدهور[4]. وخلال الفترة ما بين 2014 و 2019 إنكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٪45[5]

منذ إندلاع الحرب الراهنة في مطلع العام 2015 كان الاهتمام الدولي والحكومي منصباً بشكل كبير على الأعمال الإغاثية، واستمر هذا الاهتمام حتى الآن. تتطلب التحديات الاقتصادية الراهنة اهتمام أكبر بالأنشطة الاقتصادية للتخفيف من وقع مستويات الفقر المتزايدة على المواطنين. يمثل التوجه الأممي الجديد في الموازنة والتكامل بين الأعمال الإغاثية والتنموية وتلك المتعلقة ببناء السلام فرصة كبيرة للاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتوجيهها لتحقيق مستويات أفضل من الاستقرار السياسي[6]. وفي هذا السياق ينبغي على الحكومة وشركائها التنمويون الاهتمام بتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر لما لها من أثر مباشر في التخفيف من معدلات الفقر والبطالة، إذ ستوفر فرص عمل كثيرة[7]، لا سيما مع التدهور الذي أصاب مؤسسات القطاع العام وكذلك المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص، ما أدى إلى تسريح العديد من المواطنين من أعمالهم

لقد بات الاعتماد على قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر يمثل نموذجاً رئيسياً من نماذج التنمية الاقتصادية الدولية، إذ تؤكد العديد من مؤسسات التنمية الدولية على أهمية الدور المحوري الذي تلعبه في تعزيز اقتصادات الدول مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها[8]. تتجاوز إسهامات هذا النوع من المنشآت جوانب توفير فرص العمل، وتعزيز الناتج المحلي الاجمالي، وتمتد إلى تطوير المنتجات، وتكنولوجيا التصنيع، والخدمات أيضاً. لقد استفادت دول كثيرة من هذه المنشآت في تعزيز اقتصاداتها، وفي مواجهة مؤشرات الفقر، والبطالة المرتفعة، من هذه الدول كوريا الجنوبية خلال الستينات من القرن المنصرم، إذ استفادت بشكل كبير على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل لملايين الكوريين الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر آنذاك، ثم ساهمت هذه المنشآت فيما بعد في دعم الصناعات الكبيرة وذلك عندما تحولت كوريا إلى دعم الصناعات الثقيلة، إذ كانت توفر معظم مدخلات الإنتاج لها[9]

تهدف ورقة السياسات هذه إلى تسليط الضوء على أهمية تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر خاصة في سياق الوضع الاقتصادي المتدهور، وتفاقم مؤشرات الفقر والبطالة بشكل مقلق، وتقدم الورقة أيضاً توضيح للأضرار التي ألحقتها الحرب الراهنة بهذا القطاع الحيوي. هذا بالإضافة إلى تحليل لما تم تنفيذه من سياسات حكومية خلال العقود الماضية. وتختتم الورقة بمجموعة من السياسات المقترحة لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، من أجل تمكينه من لعب دور محوري في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد اليمني المتهالك

لقد اعتمدت هذه الورقة في بنائها بشكل رئيسي على المعلومات الثانوية التي تضمنتها التقارير، والدراسات الاقتصادية والاجتماعية السابقة حول الشأن اليمني، هذا بالإضافة إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال عدة لقاءات عُقِدت مع عدد من الجهات المعنية بتنمية هذه المنشآت من القطاعين العام والخاص، مثل: وزارة الصناعة، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، ومصلحة الضرائب، والغرفة التجارية بصنعاء. كما تم اللقاء أيضاً بعدد من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، وذلك في إطار جلستين نقاشيتين هدفتا إلى التعرّف على سياق التحديات التي تواجه رواد هذه المنشآت في الوضع الراهن. لقد واجه الباحثان صعوبات كبيرة في الحصول على كافة البيانات اللازمة لبناء تحليل شامل يقود إلى استنتاجات عميقة. ومع ذلك، فإن ما تقدمه هذه الورقة يمثل إطار عام لتحليل واقع قطاع المنشآت الصغيرة الأصغر، والذي من الممكن الانطلاق منه إلى تحليلات أكثر تفصيلا

لقد باتت تنمية المنشآت الصغرة والأصغر في اليمن حاجة مؤشرات الفقر والبطالة المفاقمة خلال الأعوام الماضية

المنشآت الصغيرة والأصغر
قطاع حيوي مهم

في اليمن تشير إحصاءات العام 2010 إلى أن المنشآت الصغيرة والأصغر تمثلان ما نسبته ٪97.58 من إجمالي المنشآت الصناعيةومع أن هذه النسبة تعدكبيرةً جداً إلا أن إسهامات هذه المنشآت في إجمالي إنتاجية القطاع الصناعي اليمني تبلغ فقط ٪8.45 وهي نسبة ضئيلة مقارنة بمساهمة المنشآت الكبيرة والتي بلغت ٪87.53، على الرغم من أنها تمثل فقط ٪0.51 من عدد المنشآت الصناعية في اليمن

تتمركز اغلب المنشآت الصغيرة بشكل رئيسي في كل من أمانة العاصمة بنسبة ٪27.25، وتعز بنسبة ٪12.57، والحديدة بنسبة ٪12.57، وحضرموت ٪8.46، وإب ٪7.91. أما المنشآت الأصغر فتتمركز بشكل رئيسي في أمانة العاصمة بنسبة ٪15.54، وفي تعز بنسبة ٪14.19، وفي ذمار بنسبة ٪9.25[10] مع ذلك يبدو أن الحرب قد أسهمت في تغيير ديمغرافية المنشآت الصغيرة والأصغر إذ تشهد بعض المحافظات نزوحاً وحركة اقتصادية كبيرين مثل مدينة إب وعدن ومأرب، لقد شهدت مدينة عدن ارتفاعاً في معدل الإعالة على مستوى الأسرة بنسبة ٪21.4، تليها صنعاء بنسبة ٪19.6، ثم الحديدة بنسبة ٪6.4، وكانت عدن أقل المدن اليمنية تضرراً من فقد العمالة بسبب الحرب إذ انخفضت نسبة العمالة فيها بمقدار ٪5.4 فقط مقارنة بـ ٪17.8 في صنعاء، و ٪11.6 في الحديدة، وقد يعود السبب في ذلك إلى بدأ أنشطة التعافي الاقتصادي مبكراً فيها، بالإضافة إلى استمرار مؤسسات الدولة في صرف رواتب الموظفين هناك، وكذلك توظيف أعداد كبيرة من المواطنين ضمن القوات العسكرية والتي تتقاضى مرتباتها بالعملة الصعبة. في المقابل، شهدت صنعاء تعافياً اقتصادياً وعودة للاستثمارات الصغيرة فيها بالذات وذلك خلال الأعوام 2018 و 2019[11]

غيرت الحرب خارطة السوق اليمنية ما يستدعي تنفيذ دراسات لاستكشاف الفرص الاقتصادية المناسبة للمنشئات الصغيرة والأصغر

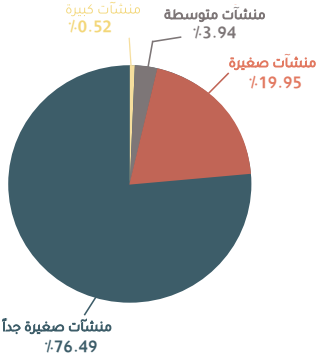

بشكل عام فإن أغلب المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن تعمل في مجال تجارة الجملة والتجزئة والصيانة بدرجة أولى يليها المجال الصناعي وذلك بحسب إحصاءات العام 2000[12]. وعن المنشآت الصناعية الصغيرة فإن عملها يتمركز في مجال الاسمنت والأحجار والسيراميك وغيرها من المعادن اللافلزية وذلك بنسبة ٪23.61، وفي صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة ٪23.66. بينما تعمل أغلب المنشآت الأصغر في صنع المنتجات الغذائية والمشروبات وبنسبة ٪49.4، وفي مجال صنع المعادن المشكلة بنسبة ٪14.3[13].

يؤثر الاستقرار السياسي بشكل إيجابي على بيئة الأعمال في أي بلد. وفي اليمن، فإن الاضطرابات السياسية التي تشهدها منذ العام 2011 وربما قبل ذلك، قد ألقت بظلالها بشكل سلبي على النشاط التجاري والصناعي فيها، لقد أدت أحداث العام 2011 إلى تخلي حوالي ٪40 من المنشآت الصغيرة عن٪40 من العاملين فيها، كما خسرت أكثر من نصف قيمة مبيعاتها[14]. أما الحرب الراهنة منذ العام 2015، فقد ألحقت أضراراً بحوالي ٪74 من المنشآت الصغيرة والأصغر إذ تدمرت بشكل جزئي ما أدى إلى إغلاق حوالي ٪25 منها. وبنهاية العام 2015 كانت المنشآت الصغيرة والأصغر قد فقدت حوالي ٪75 من عملائها، كما اضطرت٪70 من المنشآت الصغيرة و ٪38 من تلك الأصغر إلى تسريح حوالي نصف العاملين فيها. أما عن المشاريع المملوكة للنساء فقد سجلت الإحصاءات في نهاية العام 2015 أنها كانت أكثر عرضة للإغلاق مقارنة بتلك التي يمتلكها الرجال[15]

أضرار جسيمة

خلال الأعوام الخمسة الماضية تحولت ٪30 من المنشآت الصغيرة إلى صغيرة جداً وبالذات في الحديدة وتعز وصنعاء، بينما غيرت حوالي ٪20 من تلك المنشآت مقراتها وانتقلت إلى مدن أخرى والبعض منها إلى دول أخرى. يؤدي التدهور الاقتصادي والأمني الحالي إلى خلق عقبات يومية أمام منشآت الأعمال التجارية والصناعية والخدمية، إذ أن حوالي ٪31.9 من هذه المنشآت تشهد توقف متقطع لعملياتها وبشكل مستمر، ما اضطر حوالي ٪44.7 منها إلى تخفيض عدد ساعات العمل فيها وخسرت٪76.6 منها عقود أعمال مهمة. وبشكل عام شهدت ٪85.7 من منشآت الأعمال الصغيرة تراجع في مبيعاتها. وبسبب إغلاق الطرق الرئيسية بين المدن تواجه ٪60.3 من الشركات عائق الوصول إلى الموردين المحليين، كما باتت عملية الاستيراد صعبة جداً بالنسبة٪53.9 من منشآت الأعمال[16]، كنتيجة للتضييق الشديد على عملية الاستيراد

أدوار محورية وواعدة في مكافحة الفقر

لطالما كانت مؤشرات البطالة في اليمن مرتفعة حتى منذ ما قبل الحرب الراهنة ويتوقع أن تكون مستويات البطالة قد ارتفعت خلال فترة الحرب

فقد خسرت كلاً من صنعاء وعدن والحديدة أكثر من 130 ألف وظيفة بين عامي 2014 و 2015 أي بنسبة تراجع بلغت 12.8٪. وبسبب موجة النزوح الداخلية التي بدأت في العام 2015 إذ غادرت اغلب هذه العمالة إلى الأرياف وظلت هناك بلا أعمال. لقد عانى أصحاب الوظائف الدائمة من الضرر الأكبر من هذه الحرب إذ فقد 85٪ منهم وظائفهم[17]. لنا أن نتخيل حجم الضرر الذي لحق بالعمالة اليمنية عندما نعرف أن 22.4٪ منها كانت قبل الحرب الراهنة تعمل في أعمال متقطعة، و13٪ تعمل في اعمال مؤقتة وموسمية، أي أنها لا تمتلك دخولاً اقتصادية مستقرة

في اليمن، تشير احصاءات العام 2010 إلى أن المنشآت الصغيرة والأصغر تستوعب حوالي 53.5٪ من إجمالي العاملين في منشآت الاعمال[18]، وتعكس هذه النسبة الكبيرة الدور المحوري للمنشآت الصغيرة والأصغر في خلق فرص عمل تسهم بدورها في التخفيف من مستويات البطالة التي باتت عالية جداً. لطالما لعب القطاع الخاص اليمني بشكل عام دوراً مهماً في الاقتصاد فقد بلغت إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي قبل الحرب حوالي 62٪[19]، وكنتيجة لتدهور النشاط الاقتصادي للقطاع العام فقد ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 70٪ في العام 2016[20]. لقد كان القطاع الخاص قبل الحرب الراهنة يحتضن حوالي 67.4٪ من العمالة اليمنية[21]. تؤكد هذه المؤشرات على أهمية القطاع الخاص بشكل عام وللمنشآت الصغيرة والأصغر بشكل خاصة في ظل تراجع إسهامات القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي منذ العام 2014

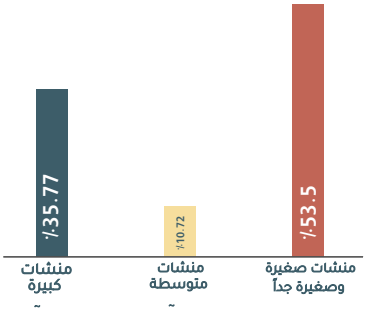

تحديات تحتاج إلى تذليل

تمثلت أبرز التحديات التي كانت تواجه أغلب منشآت الأعمال في العام 2012 في انقطاع الكهرباء، وعدم وضوح أداء الاقتصاد الكلي والاضطرابات السياسية، والفساد المالي والإداري في القطاع العام،[22] واستمرت هذه التحديات في مواجهة منشآت الأعمال بل وظهرت تحديات جديدة كنتيجة للحرب الراهنة. ففي العام 2018 تمثلت أبرز التحديات التي تواجه منشآت الأعمال في ضعف الخدمات العامة الداعمة للأنشطة الاقتصادية مثل: الماء، والكهرباء، والانترنت، والمشتقات النفوغيرها. ومن التحديات أيضاً، خسارة العملاء، والموردين وصعوبة الحصول على التمويلات، والوصول إلى الخدمات البنكية، وصعوبة الحصول على تراخيص الأعمال، والفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام، هذا بالإضافة إلى غياب الأمن، وصعوبات النقل، وغيرها من الصعوبات[23]

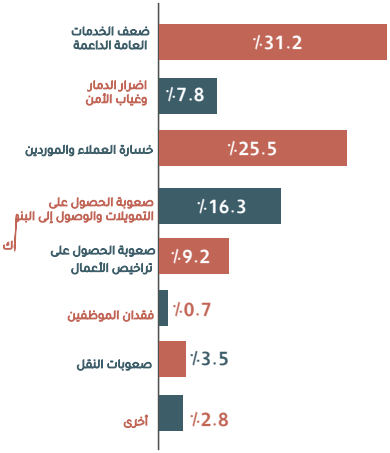

التحديات

خلال النقاش مع مجموعة من أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر أوضح أغلبهم أن عملية تسجيل مشاريعهم والحصول على سجل تجاري كانت معقدة ما دفعهم إلى الاستعانة بوسطاء من داخل المؤسسات الحكومية لمعنية ومن خارجها من أجل إتمام التسجيل، ويعتقد المشاركين أيضاً أنهم لا يحتاجون إلى الاطلاع على دليل الوزارة للتسجيل وذلك لأن ما يتم في الواقع من ممارسات تختلف عن تلك المكتوبة في الدليل، ويضيفون بأنه كثيراً ما يتم تعقيد الإجراءات الرسمية كنوع من الابتزاز،وذكر بعض المشاركين أنهم واجهوا تعقيدات مثل رفض الاسماء التي قدموها لمشاريعهم بدون أية مبررات مقنعة ما اضطرهم إلى دفع مبالغ لتمرير تلك الأسماء التي رفضت، وتقول إحدى المشاركات أنها اضطرت إلى تقديم 17 مقترح لاسم شركتها واستغرق ذلك حوالي شهرين ومن التعقيدات المتعلقة بعملية التسجيل التجاري للمنشآت أيضاً هي عشوائية تحديد رأس المال والتي يبدوا أنها تتم بعيداً عن الإجراءات الرسمية. لقد واجه أحد المشاركين مشكلة عند فتحه للملف الضريبي لشركته الصغيرة

1. تعقيدات تسجيل المنشأت ودوافع البقاء في القطاع غير الرسمي

إذ تم تصنيفها كشركة كبيرة وذلك بحسب رأس المال الكبير الذي حُدد في سجلها التجاري والذي هو أكبر بكثير من رأس المال الحقيقي لشركته. من جانب آخر، أكد أحد المشاركين أنه استعان بوسطاء لتحديد رأس مال شركته قدر بمليون ريال فقط بينما رأس المال الحقيقي لها هو 25 مليون ريال. أما عن تكلفة استخراج السجل التجاري فهي أيضاً تمثل تحدي آخر تثني الكثير من المشاريع الصغيرة والأصغر عن التسجيل لدى وزارة الصناعة،وبحسب المشاركين فإن تكلفة المشاركين فإن تكلفة استخراج السجل التجاري تتراوح بين 100 ألف إلى 160 ألف ريال، وإذا أخذنا بالاعتبار المنشآت الصغيرة، والتي تمثل حوالي ٪78.43 ولا يتجاوز رأس مالها مليون ريال، فهذا يعني أن تكلفة استخراج سجل تجاري لها تمثل حوالي ٪13 من رأس مالها وهي نسبة كبيرة جداً وغير مشجعة لهذه الفئة من المنشآت فهي أيضاً تمثل تحدي آخر تثني الكثير من المشاريع الصغيرة والأصغر عن التسجيل لدى وزارة الصناعة

.

يبدوا واضحاً أن عملية الحصول على السجل التجاري تتخللها العديد من التعقيدات التي تتناقض مع سياسة دعم المشاريع الصغيرة وتشجيعها على الاستمرار في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، وزارة الصناعة كانت قد تبنت خلال الأعوام الثلاثة الماضية سياسة منح السجلات التجارية المؤقتة للمشاريع التجارية الناشئة، ولكن تلك السجلات التجارية ظلت محدودة المنفعة فهي لا تمكن تلك المشاريع من فتح حسابات بنكية خاصة بها، أو من التقديم للمناقصات الحكومية أو الخاصة أيضا

> عمـــلية تســـجيل المشاريـع والحصول على ســجلات تـجارية معـقدة جداً ويتخللها الكـثـير من الابتـــزاز.
>
> (أصحاب المشاريع الصغيرة المشاركين في النقاشات)

2. العقلية الجبـائية في زمـن الحـرب

بينت النقاشات مع بعض أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر أيضاً أن أغلبهم يفتقرون إلى الفهم الكافي للإجراءات الخاصة بالضرائب والواجبات، وفي هذا السياق فإنهم يتعرضون كثيراً للابتزاز ما يضطرهم لاستخدام وسطاء من أجل تجنب الإجراءات المعقدة وغير الواضحة. يؤكد جميع المشاركين أن سلطات الضرائب والواجبات لا تتفهم احتياجات مشاريعهم الناشئة والتي تنهكها الرسوم الضريبية وما يصاحبها من إبتزاز أثناء تحصيلها وشارك بعض أصحاب المشاريع معاناتهم مع مندوبي الضرائب والواجبات وغيرها من مكاتب المؤسسات العامة المعنية بالإشراف على مشاريعهم وطريقتها العشوائية وغير اللائقة في النزول إلى مقرات عملهم والتي تتضمن في كثير من الأحوال ابتزاز وطلب مقابل المواصلات وغيره من مبالغ غير قانونية. وفي احيان كثيرة يتم اصطحابهم بالقوة إلى مكاتب المديريات واحتجازهم هناك حتى يسددوا ما عليهم من رسوم

اضطـررت إلى إغـلاق مشروعي وحاليا أعمل من منزلي بسبب الأعباء الضريبية التيتراكمت على مشروعي خلال فترة الحرب أحد أصحاب المشاريع الصغيرة المشاركين في النقاشات

> أشعر بالإحباط عندما أتذكر الطريقة التي ينزل بها موظفو الضرائب أو الواجبات او المؤسسات الأخرى إلى مقر عملي وتعاملهم معنا بتلك الطريقـــة الغيرلائقة مايدفـــعني للتفـــكيـــر في إغـــــلاق مـشروعي.
>
> (أحد أصحاب المشاريع الصغيرة المشاركين في النقاشات)

3. التمويل الصغير والأصغر، احتياج متزايد وحاجة إلى التطوير

لم يتلقى أياً من المشاركين في النقاشات من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، والذين تمت مقابلتهم في إطار هذه الورقة، أية تمويلات من البنوك او مؤسسات التمويل الأصغر بل قاموا تمويلات من الأقارب والأصدقاء ويرى جميع المشاركين في النقاشات أن الاقتراض من البنوك أو مؤسسات التمويل غير مجدي بسبب ارتفاع نسب الفائدة وضيق فترة السماح، وأكدت على ذلك نتائج دراسة تقييم الأثر لخدمات التمويل الأصغر التي تمت في العام 2006، إذ بينت أن ضيق فترتي السماح والسداد، وارتفاع نسب الفائدة مثلت أبرز التحديات التي أثرت على استفادتهم من التمويلات التي حصلوا عليها بشكل أفضل، بالرغم من الأثر الإيجابي لتلك التمويلات على حياتهم الاقتصادية. وبينت إحصاءات العام 2018 أيضاً أن 48.9٪ من الشركات ترى أن الحصول على القروض بات أمراً صعباً ومعقداً مقارنة به قبل الحرب[24]. وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر الذين تمت مقابلتهم خلال إعداد هذه الورقة أن الظروف الأمنية والاقتصادية غير المستقرة تجعلهم يترددون كثيراً في الاقتراض من بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر خشية أن لا يكونوا قادرين على السداد في الوقت المناسب في حال تعثرت مشاريعهم بسبب التقلبات الاقتصادية المستمرة

يرى بعض المتخصصين أن أغلب سياسات التمويل في اليمن خاصة تلك التي تتبناها مؤسسات التمويل لا تُلبي احتياجات السوق وأن ثمة فجوة بينها وبين واقع المستفيدين منها، ما أدى إلى فشل العديد من البرامج التي تبنتها تلك المؤسسات خلال الأعوام الماضية مثل: برنامج تسمين الماشية في تهامة، وبرنامج ترويج أعمال الحرف اليدوية في صنعاء، وبرنامج توزيع آلات الخياطة للسكان المهمشين في اليمن، إذ كان أثرها ضعيفاً بسبب تركيزها على مرحلة الإنتاج، مع إهمال كبير لبقية مراحل سلسلة القيمة والتي تشمل التسويق والتوزيع في الأسواق المحلية وخارجها أيضاً[25] صناعة التمويل الأصغر في اليمن تلعب دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية، ولكنها لا تزال بحاجة إلى اهتمام ورعاية أكبر لكي يكون أثرها أفضل مما هو عليه الآن

كانت الحكومة اليمنية في العام 1995 قد تبنت استراتيجية لتطوير المنشآت الصغيرة والأصغر والتي قُدمت من دول مجموعة الثمان آنذاك. وفي العام 2009 قامت الحكومة بتحديث تلك الاستراتيجية بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية(GIZ) في اليمن، ومع ذلك لم تحصل الاستراتيجية المحدثة على إجماع الوزارات المعنية بتنفيذها[26]

تحتاج الحكومة لأن تقود جهود تنمية قطاع المنشأت الصغيرة والأصغر وأن تستفيد من القطاعين الخاص والدولي في ذلك وليس العكس كما كان عليه الحال خلال العقود الماضية.

وفي العام 2011، وبالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية أيضاً قامت وزارة الصناعة بإعداد استراتيجية لتطوير المنشآت لمتوسطة والصغيرة والأصغر2011-2021،والتي أقرها بعد ذلك مجلس النواب في يوليو 2013. وفي مايو 2014 أقرت وزارة الصناعة تشكيل وحدة إدارية للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية. ومع ذلك يبدو أن الاستراتيجية لم تدخل حيز التنفيذ خاصة في ظل الحرب الراهنة التي اندلعت في العام 2015

جهود حكومية مشتتة

بالتوازي مع الجهود الحكومية استطاع الصندوق الاجتماعي للتنمية بالشراكة مع مؤسسات تنمية وتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر أن ينفذ العديد من الاستراتيجيات والبرامج الداعمة لهذه المنشآت وبدعم رئيسي من المانحين الدوليين. قام الصندوق من خلال شركائه من مؤسسات التمويل الأصغربتقديم خدمات التمويل لعدد كبير من المشاريع الصغيرة في العديد من مدن اليمن منذ العام 1997. كما قامت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر منذ إنشائها في العام 2005، بتقديم خدمات تطوير الأعمال للمشاريع الصغيرة والأصغر والتي شملت الدعم الفني والإداري والترويج للمنتجات، وغيرها من الخدمات التي لعبت دوراً جيداً في نمو العديد من المنشآت من جانب آخر كان للقطاع الخاص إسهامات جيدة في تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال مجموعة من المصارف المتخصصة في هذا المجال والتي أسهمت في تطوير هذا القطاع

إذ إن ما حققه الصندوق الاجتماعي كمؤسسة حكومية مستقلة وكذلك القطاع الخاص من إنجازات في تنمية هذا القطاع قد تم إلى حد كبير بمعزل عن الوزارات المعنية بتنمية هذا القطاع باستثناء التنسيق الرسمي لتنفيذ ما تم إنجازه، ويعكس ذلك ضعفاً كبيراً في رؤى وجهود الحكومات السابقة التي يبدو من خلال تتبع سياساتها أنها لم تكن تأخذ هذا القطاع على محمل الجد على الرغم من حيويته

مع ذلك، تحتاج الحكومة أن تجعل من هذا القطاع أولوية بالنسبة لها في الوقت الراهن وخلال الأعوام القادمة أيضاً، وأن تبادر في قيادة جهود تطويره ليكون قادراً على المساهمة في تنشيط الاقتصاد الوطني والتخفيف من مستويات الفقر والبطالة التي باتت مخيفة

تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر يجب أن يمثل أولوية للحكومة لما لها من نتائج سريعة لمواجهة مؤشرات الفقر والبطالة المتفاقمة.

غيـاب الفهم المـشـــترك

تتعامـل المؤسسـات الحكوميـة فـي اليمـن مـع المنشـآت الصغيـرة والأصغـر وفقـاً لمعاييـر وتصنيفـات مختلفـة إلى حـد ما، وهـذا يعكس تباين في تصورات هذه المؤسسات وتوجهاتها المرتبطـة بهـذه المنشـآت الحيويـة التـي تغطـي مسـاحة واسـعة مـن هيكل الأنشطة الاقتصادية تلتزم وزارة الصناعة في تعريفها للمنشآت الصغيرة بمعيارين وهما القوى العاملة ورأس المال. وتعتبر الوزارة المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي تضم أربعة إلى تسعة عمال، ورأس مالها بين مليون ريال وأقل من عشرين مليون، بينما المنشآت الأصغر فهي تلك التي تضم ثلاثة عمال فأقل، ورأس مالها أقل من مليون ريال. أما عن صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة فيعرف المنشآت الصغيرة بأنها تلك التي لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها 200 ألف دولار، وتشغّل 20 عامل أو أقل[27]. من جانب آخر، تصنف مصلحة الضرائب القطاع التجاري والصناعي إلى مستويين الأول ويعرف بكبار المكلفين ويضم البيوت التجارية الشركات الكبيرة، والثاني ويعرف بصغار المكلفين ويشمل ما تبقى من القطاع دون التفريق بين المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر. إن هذا التباين في تعريف مؤسسات الدولة لماهية المنشآت الصغيرة والأصغر يمثل عقبة أمام قدرتها على صياغة وتنفيذ استراتيجيات مشتركة تهدف إلى تنمية هذه المنشآت الحيوية

حاضنات الأعمال بيـن النضــوج والنـــضوب

تلعب حاضنات ومسرعات الأعمال التي تقوم بتقديم كافة خدمات الرعاية والتوجيه والتأهيل للمنشآت الصغيرة من مراحل انطلاقها وحتى تحقق مستويات نمو عاليةفي السوق. قد شهدت الأعوام العشرة الماضية ظهوراً لحاضنات الأعمال في أمانة العاصمةبشكل رئيسي وتمثل حاضنات الأعمال هذه فرصة للكثير من أصحاب المشاريع الناشئة للحصول على مساحة مكتبية ينطلقون منها في تقديم خدماتهم ومنتجاتهم، كما أنهم يحصلون فيها أيضاً على خدمات الدعم الفني والإداري والتي تساعدهم على النمو وإيجاد موضع قدم لأنفسهم في السوق المحلية. وعلى الرغم من ذلك، تواجه حاضنات الأعمال هذه العديد من التحديات التي تحول دون قدرتها على المساهمة في خلق بيئة أعمال أكثر كفاءة وفاعلية. فعلى سبيل المثال، فإن الرسوم التي يدفعها أصحاب المشاريع في تلك الحاضنات لا تغطي نفقاتها التشغيلية الأساسية، عدا عن كونها لا تساعد تلك الحاضنات على تقديم خدمات استشارية فنية وإدارية تحتاجها تلك المشاريع. تواجه هذه الحاضنات أيضاً تحديات قانونية، إذ لا يتوفر بعد شكل قانوني واضح يسمح لها بالتسجيل رسمياً لدى الجهات المعنية مع الإبقاء على خصوصيتها كحاضنة أعمال، لذا فإن أغلب الحاضنات القائمة تتبع تنظيمياً مؤسسات مجتمعية أو شركات قائمة

تكمن أهمية الحاضنات بشكل أساسي في تقديم النصح والإرشاد في المجال الإداري والفني للشركات الناشئة، وكذلك في تعزيز معارف رواد الشركات الناشئة حول كيف يديرون علاقاتهم بعملائهم وشركائهم، وهو الأمر الذي يلعب دوراً كبيراً في نمو تلك الشركات بشكل كبير، فبحسب إحدى الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة في نمو المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن، وجد أن تطوير القدرات الإدارية المتمثلة في الإدارة المالية والتسويق وإدارة الجوانب الأخرى لهذه المنشآت يسهم بشكل كبير في نموها[28]. وما يمكن تأكيده هنا هو أهمية أن تتخذ الحكومة وشركائها التنمويون من حاضنات الأعمال شريكاً محوريافي تنمية قطاع المنشات الصغيرة والأصغر في الحاضر والمستقبل.

سياسات مقترحة

لقد باتت الحاجة ماسة لأن يتم التعامل مع قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر كأداة محورية في مواجهة التدهور الاقتصادي الحالي وانعكاساته الاجتماعية، وفي هذا الاتجاه سيتعين على الحكومة وشركائها التنمويون تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة وطويلة المدى تُنفذ بشكل متوازي لدعم المنشآت الصغيرة والأصغر على طول سلسلة تزويد القيم، على أن تعتمد هذه السياسات المتكاملة في تصميمها وتنفيذها على جميع الفاعلين في هذا السياق من مؤسسات القطاع العام والخاص والمنظمات الدولية والمحلية كذلك. إن مثل هكذا توجه مقترح لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر سيساهم بلا شك في الانتقال من السياسات والجهود المشتتة إلى مسار جديد من التدخلات المتكاملة والمنفذة بشكل متوازي لتحقيق أفضل النتائج الممكنة في وقت قصير. وفيما تقدم هذه الورقة مجموعة من السياسات المقترحة التي تكمل بعضها بعضاً، والتي ينبغي تنفيذها بشكل متوازي

1. إطار قانوني ضابط للمنشآت الصغيرة والأصغر

2. تشجيع وتنمية حاضنات ومسرعات الأعمال

يجب أن تولي الحكومة وشركائها التنمويون اهتمام ورعاية كبيرين بحاضنات ومسرعات الأعمال، وأن يشجعوا على إنشاء المزيد منها، وأن تتخذ منها شريكاً محوريا في تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن. كما ينبغي أيضاً تشجيع الجامعات خاصة تلك التطبيقية على إنشاء حاضنات أعمال خاصة بها لتبني المشاريع الابتكارية التي من الممكن أن تسهم في تحسين بيئة الأعمال وفي ابتكار تقنيات تجارية وصناعية جديدة تقود إلى تنمية الاقتصاد اليمني

3. تطوير خدمات التمويل الأصغر

نشر الوعي المجتمعي حول خدمات مؤسسات التمويل الأصغر وتشجيع المؤسسات على دعم الأعمال الصغيرة إلى جانب الأعمال الاصغر بالإضافة الى خلق قنوات لتمويل هذه الأعمال